شعبان تطالب تركيا بعدم تأجيج الاضطرابات

روسيا والصين مستعدتان لعرض قرار «أكثر توازناً» حول سورية ووفد معارضة الداخل يشكر موسكو على استخدام «الڤيتو»

عواصم ـ وكالات: أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة نشرت أمس ان موسكو وبكين مستعدتان لاقتراح مشروع قرار في مجلس الأمن حول سورية يكون «أكثر توازنا» من النسخة التي عرضها الغرب على التصويت، وتدين العنف من جهتي النظام والمعارضة.

وجاءت تعليقات لافروف فيما استقبل مبعوث الكرملين الى افريقيا ميخائيل مارغيلوف في موسكو وفدا سوريا برئاسة قدري جميل ممثل «الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير في سورية» الذي يعتبر من معارضة الداخل. وقال لافروف لمجلة «بروفايل»: «نقترح اعتماد مشروع قرار متوازن يدين العنف من الجانبين». وأضاف «في الوقت نفسه يجب ان نطلب من الأسد مواصلة الاصلاحات التي بدأها». وتابع «الى جانب ذلك يجب ان نشجع المعارضة السورية على الجلوس الى طاولة المفاوضات ومحاولة التوصل الى اتفاق. نحن مستعدون مع شركائنا الصينيين لعرض مثل مشروع القرار هذا». وعبّر وزير الخارجية الروسي عن قلقه لأن النص الذي عرضه الغرب يمكن ان يمهد الطريق أمام فرض حظر كامل على الأسلحة على سورية حليفة روسيا التقليدية في الشرق الأوسط. وأضاف «نذكر كيف ان حظرا فرض بالنسبة لليبيا، كما نحن مدركون لقدرة شركائنا على تسليح احد الطرفين في النزاع رغم الحظر». من جانب آخر، قالت فارفارا بال المتحدثة باسم مارغيلوف ان الوفد السوري التقى المسؤول الروسي في موسكو.

وقال مارغيلوف كما نقلت عنه وكالة ايتار تاس ان «موقفهم بخصوص الاصلاحات في سورية معتدل، انه تيار سلمي لمعارضي النظام». وأضاف مارغيلوف خلال اللقاء «نحن مستعدون لتنظيم طاولة مستديرة لكي يتمكن ممثلو المعارضة والسلطة من الاتفاق في موسكو او في مكان آخر».

وقالت وزارة الخارجية الروسية ان وفدا ثانيا من المجلس الوطني السوري الذي أسس في اسطنبول ينتظر ان يحضر الى موسكو في أكتوبر الجاري لكن احد ممثلي المجلس في روسيا قال انه لم يتم توجيه اي دعوة رسمية لهم.

وقال محمود الحمزة لوكالة انترفاكس ان «ميخائيل بوغدانوف (نائب وزير الخارجية) قام بدعوتنا شفويا. لكن للأسف فإن ممثلي المجلس الوطني السوري لم يتلقوا بعد دعوة رسمية».

من جهة أخرى، قال مارغيلوف ان استخدام روسيا لحق النقض «الڤيتو» ضد مشروع حول سورية في مجلس الأمن الدولي ليس تبرئة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن مارغيلوف قوله خلال لقائه وفد المعارضة السورية في الداخل في موسكو انه «من المهم إدراك ان الڤيتو الروسي ليس تبرئة ولا «كارت بلانش» للنظام السوري الحالي».

وأضاف انه «في حال لم يفهم النظام السوري هذه الإشارة فعليه فعل ذلك في أقرب وقت»، داعيا الأسد إلى «عدم التأخير في الإصلاحات الحقيقية وليس الزائفة وإقامة الحوار مع جميع الأطراف المعنية في النزاع وليس فقط مع الجهات التي من المريح الحديث معها».

صورة عن الانترنت لجنازة أحد المتظاهرين في قرية مورك التابعة لحماة (أ.ف.پ)

كيلو وعبدالعظيم ودليله يغيبون عن اجتماعات موسكو رفضاً للموقف الروسي

من جهته، أعلن رئيس «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين» بسورية قدري جميل ان وفد المعارضة السورية في الداخل أتى لشكر روسيا على استخدامها حق النقض «الڤيتو» في مجلس الأمن الدولي.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن جميل الذي يترأس الوفد قوله عقب اللقاء الذي جمع وفد المعارضة السورية مع رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي مارغيلوف في موسكو ان الڤيتو الروسي على قرار مجلس الأمن ضد سورية يفتح الطريق أمام الحوار الوطني.

وقال جميل «لقد قدمنا إلى موسكو لنقول شكرا على الڤيتو الذي وضعته روسيا على قرار مجلس الأمن.. والحقيقة تكمن في أنكم بهذا الشكل أعقتم التدخل الخارجي في الشأن السوري وفتحتم الطريق أمام الحوار وأعطيتم الضمان في حماية السكان المدنيين في بلادنا».

وشارك في الاجتماع بالإضافة الى جميل رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي علي حيدر والقيادي في جبهة التغيير والتحرير عادل نعيسة وكان من المتوقع أن يشارك في المؤتمر أيضا المعارض ميشيل كيلو والمنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية حسن عبدالعظيم والاقتصادي المعارض عارف دليلة غير انهم لم يحضروا.

وأوضح مصدر لوكالة الأنباء الروسية «نوفوستي» ان أسباب غياب المعارضين الثلاثة عن المؤتمر تكمن في «رفضهم للموقف الروسي تجاه ما يحدث في سورية والذي أوضحته روسيا حين استخدمت حق النقض ضد قرار أممي يدين جرائم النظام».

وأضاف المصدر ان «ضعف التنسيق بين تيارات المعارضة المختلفة هو أيضا سبب من أسباب غياب هذه الشخصيات عن المؤتمر».

على صعيد آخر، طالبت سورية تركيا أمس بعدم «تأجيج» الاضطرابات في البلاد التي تشهد أعمال قمع للمناهضين لنظام الرئيس بشار الأسد أدت الى مقتل نحو ثلاثة آلاف شخص خلال ستة أشهر.

وصرحت بثينة شعبان مستشارة الرئيس السوري للصحافيين في كوالالمبور ان «عصابات مسلحة» هي التي تقف وراء العنف في سورية.

وأضافت «لقد كانت بيننا وبين تركيا أفضل العلاقات كما تعلمون، ولذلك فإننا نتوقع من تركيا أن تدعم مسيرة التعددية والديموقراطية في سورية بدلا من ان تصدر تصريحات تساعد في تأجيج الوضع في سورية ودعم الجماعات المسلحة هناك».

وتقوم المسؤولة السورية بجولة في ماليزيا واندونيسيا الدولتين المسلمتين الكبيرتين في جنوب شرق آسيا، للحصول على الدعم الدولي لنظام الأسد.

وترتبط كوالالمبور بعلاقات قوية مع نظام الأسد اذ يدرس نحو 220 طالبا ماليزيا في سورية. والدولتان عضوان في منظمة التعاون الاسلامي.

وقالت بثينة شعبان ان «بعض الدول» تقوم بتسليح وتمويل الجماعات المسلحة لزرع العنف الطائفي بهدف تقسيم البلاد.

وأضافت ان «المشكلة التي نواجهها هي ان هناك أطرافا أخرى تمول وتسلح جماعات في سورية وتشجع العنف الطائفي.. في محاولة لتمزيق البلاد».

المجلس الانتقالي الليبي يعترف بالمجلس الوطني السوري ويغلق السفارة السورية

طرابلس ـ أ.ف.ب: أعلن عضو المجلس الانتقالي الليبي موسى الكوني امس ان النظام الليبي الجديد قرر الاعتراف بالمجلس الوطني السوري المعارض «كحكومة شرعية وحيدة ممثلة عن الشعب السوري»، وقرر ايضا إغلاق السفارة السورية في طرابلس. وقال الكوني خلال مؤتمر صحافي في طرابلس ان «المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا قرر في اجتماع اليوم (امس) الاعتراف بالمجلس الوطني السوري «كحكومة شرعية وحيدة ممثلة عن الشعب في سورية وقرر ايضا غلق السفارة السورية في ليبيا». ورفض الكوني، ممثل الطوارق في المجلس، الرد على استفسارات الصحافيين حول هذا الموضوع، مكتفيا بإعلانه المقتضب.

ولاحقا، اوضح الكوني في تصريح لوكالة فرانس برس ان النظام الليبي الجديد يعترف بالمجلس الوطني السوري «كحكومة شرعية وحيدة ممثلة عن الشعب السوري».

ارتفاع قتلى أمس الأول إلى 31 بينهم 17 من الجيش وقوات الأمن وتواصل العملية الأمنية في حمص

الاتحاد الأوروبي يرحب بتشكيل المجلس الوطني المعارض

عواصم ـ وكالات: رحب الاتحاد الأوروبي امس بإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض لنظام حكم الرئيس بشار الأسد، مشيرا إلى أنه مستمر في سياسة العقوبات على سورية وأدان «القمع الوحشي المستمر» الذي تمارسه السلطات السورية ضد شعبها.

وأصدر وزراء خارجية مجلس الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا امس في لوكسمبورغ بيانا جددوا فيه دعوتهم الرئيس الأسد إلى التنحي «للسماح بحصول عملية انتقال سياسية في سورية».

ورحب المجلس الأوروبي بـ «جهود المعارضة السياسية الرامية إلى تأسيس منصة عمل موحدة» ودعا المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود، معتبرا تشكيل المجلس الوطني السوري «خطوة إيجابية إلى الأمام» مرحبا بالتزامه بنبذ العنف.

وجدد المجلس عزمه في المحافظة على سياسته الراهنة «بما فيها من خلال العقوبات المستهدفة ضد النظام السوري ومؤيديه حتى وضع حد للعنف غير المقبول» وتحقيق تقدم ملموس تجاه انتقال سلمي وديموقراطي يلبي طموحات الشعب السوري.

وأضاف أن العقوبات «تستهدف المسؤولين أو المرتبطين بالقمع العنيف والذين يدعمون النظام أو يستفيدون منه وليس الشعب السوري»، ودعا الذين تستهدفهم العقوبات إلى إدراك عواقب أعمالهم وأن يحيدوا أنفسهم عن النظام لتفادي أن تفرض عليهم العقوبات مذكرا بأن لائحة المشمولين بالعقوبات تخضع لمراجعة مستمرة وتعدل بحسب التطورات.

وأعرب مجلس الاتحاد الأوروبي عن خيبة أمله لعجز مجلس الأمن الدولي عن تبني قرار بشأن سورية بعد استخدام روسيا والصين حق النقض (الڤيتو) ضد مشروع القرار الأوروبي، مشددا على استمراره في الضغط وحث أعضاء مجلس الأمن على تحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بالموضوع في سورية كما سيتشاور مع شركائه الإقليميين في هذا الشأن.

من جانبها، قالت وزارة الخارجية الفرنسية امس إن سورية تخطئ إن كانت تظن أن الترهيب والتهديدات والاغتيالات ستسكت الشعب السوري ومن يدعم طموحاته.

وقال المتحدث باسم الخارجية برنار فاليرو إن «السلطات السورية تخطئ إذا اعتقدت أن التهديدات أو الترهيب أو الاغتيالات ستمكنها من إخفاء صوت الشعب السوري أو من يدعم تطلعاته المشروعة نحو الديموقراطية والحرية» وذلك ردا على سؤال حول تحذير وزير الخارجية السوري وليد المعلم باتخاذ إجراءات مشددة ضد الدول التي تعترف بالمجلس الوطني السوري المعارض.

وأضاف فاليرو أن السفير الفرنسي المكلف حقوق الإنسان فرانسوا زيمري استقبل الناشطين كاترين التلي وبسام اسحق العضوين في المجلس الوطني الأسبوع الماضي مشيرا إلى أن بلاده تلتقي بانتظام معارضين سوريين في سورية وفي باريس وأن اللقاءات مع المعارضة التي تنظم نفسها حاليا ستتواصل.

وأكد أنها «ستكثف هذه الاتصالات مع ظهور تنظيم للمعارضة» في سورية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية «نلتقي بانتظام مع المعارضة السورية هنا في باريس ونحن باتجاه تكثيف اتصالاتنا مع المعارضة التي هي في طور تنظيف صفوفها».

ميدانيا وتزامنا مع استمرار المظاهرات في عدة مدن أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن حصيلة ضحايا يوم أمس الأول بلغت 31 قتيلا بينهم 14 مدنيا و17 من الجيش وقوات الأمن وحذر من تدهور الأوضاع الإنسانية في مدينة حمص.

وقال المرصد المعارض ومقره بريطانيا امس «إن 7 مدنيين استشهدوا في مدينة حمص خلال اطلاق رصاص في حي كرم الزيتون واطلاق رصاص على سائق سيارة أجرة في حي باب الدريب كما استشهد 3 مدنيين و5 عسكريين من الجيش السوري النظامي ليلا خلال اشتباكات بين الجيش السوري النظامي وقوى الأمن ومسلحين يعتقد انهم منشقون». ولم يذكر المرصد اسماء القتلى.

واضاف «أن عسكريا استشهد في مدينة داعل بمحافظة درعا خلال اشتباكات بين الجيش النظامي ومسلحين يعتقد انهم منشقون كما استشهد شاب خلال ملاحقة أمنية في قلعة المضيق بريف حماة و3 من الجيش النظامي خلال اشتباكات مع مسلحين يعتقد انهم منشقون في قرية كفر نبودة»، بحسب المرصد الذي اشار إلى «أن 8 جنود من الجيش السوري النظامي استشهدوا في محافظة ادلب خلال هجوم متزامن لمسلحين يعتقد انهم منشقون على حواجز للجيش النظامي في قرى جبل الزاوية وسراقب والنيرب كما استشهد 3 مدنيين خلال اطلاق رصاص على تشييع شهيد قتل تحت التعذيب في مدينة الضمير في محافظة ريف دمشق وسقط عشرات الجرحى من مدنيين وعسكريين في مختلف المدن السورية».

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان «إن حي باب السباع تعرض لقصف بالرشاشات الثقيلة استمر منذ مساء امس الأول حتى ساعات الصباح الأولى امس وتسبب في تدمير جزئي لخمسة منازل على الأقل وسقوط عشرات الجرحى، كما تعرضت متاجر للتكسير والحرق وتحطمت الكثير من سيارات المواطنين في حي باب السباع».

واضاف «أن الحملة الأمنية استمرت بشكل كثيف في معظم احياء حمص، واستمر اطلاق النار في حي بابا عمرو وبشكل مكثف من أسلحة خفيفة وأسلحة بي تي آر كما شهد حي النازحين عملية أمنية مكثفة سقط خلالها عدد من الشهداء وعدد كبير من الجرحى وانتشر عدد كبير من القناصة بالقرب من حاجز الفاخورة واطلقوا النار على المنازل بشكل عشوائي».

واشار المرصد إلى «أن حي الغوطة شهد بدوره حملة أمنية ليلية وسمع دوي انفجارات بالحي وبشكل رئيسي قرب شارع الدبلان حيث جرح حوالي 18 شخصا حالات اثنين منهما حرجة، كما شهد حي الخالدية امس حملة اعتقالات ومداهمات واسعة بحثا عن مطلوبين للأجهزة الأمنية اسفرت عن اعتقال 27 شخصا فيما انتشرت الحواجز بشكل كبير على مداخل أحياء البياضة والقصور والخالدية وتم قطع الاتصالات عن قسم كبير من مدينة حمص».

أوروبا توسع عقوباتها على إيران وبيلاروسيا

بروكسل ـ أ.ف.ب: فرض الاتحاد الأوروبي أمس عقوبات جديدة على بيلاروسيا وايران بسبب ارتكابهما انتهاكات لحقوق الإنسان وقمعهما حركات احتجاجية، كما أفاد ديبلوماسيون لوكالة فرانس برس.

وخلال اجتماع في لوكسمبورغ قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الـ 27 اضافة اسماء 29 ايرانيا و16 بيلاروسيا الى اللائحة الاوروبية للأشخاص الممنوعين من الحصول على تأشيرات لدخول الفضاء الأوروبي والمشمولين بعقوبات تقضي بتجميد اموالهم، وذلك لارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان في بلديهم.

وخلال الاجتماع ندد وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ بما وصفه «الحصيلة المريعة في مجال حقوق الإنسان» في ايران.

وكان الاتحاد الاوروبي فرض في مارس عقوبات مماثلة على 32 ايرانيا بينهم قضاة ومدعون عامون، لانتهاكهم حقوق الإنسان. وتخضع ايران ايضا لعقوبات اوروبية بسبب برنامجها النووي المثير للجدل والذي يشتبه الغرب في ان ايران تخفي خلف طابعه المدني برنامجا عسكريا، الأمر الذي تنفيه طهران مؤكدة ان اهدافه سلمية بحتة، ولكن العقوبات التي فرضت الاثنين تتعلق «حصرا بوضع حقوق الإنسان» في هذا البلد.

اما فيما خص بيلاروسيا فإن الاتحاد الاوروبي جدد عقوباته على هذا البلد وعززها لتشمل 16 شخصا جديدا هم اعضاء في نظام الرئيس الكسندر لوكاشنكو متورطين في قمع المعارضة.

الحكومة السورية تنفي خصخصة الكهرباء وتستخدم احتياطياتها النقدية لسد احتياجاتها

دمشق ـ وكالات: قالت مصادر اقتصادية سورية مطلعة إن «السلطات استخدمت مؤخرا عدة مليارات من الدولارات من احتياطها المالي نظرا للحاجة لسد بعض العجوزات في الدوائر الرسمية خاصة بعد تراجع في مداخيل الخزينة العامة».

وأضافت المصادر أن حاكم مصرف سورية المركزي اديب ميالة كان أعلن في أغسطس الماضي عن استخدام مليارى دولار من الاحتياطي النقدي البالغ 17 مليارا و400 مليون دولار.

وقالت المصادر إنه «بحساب بسيط يتبين أن حجم الاستخدام من الاحتياطي قد وصل حاليا إلى حوالي 4 مليارات دولار، خاصة مع تزايد حجم النفقات لقوى الجيش التي تتحرك على الأرض، فضلا عن زيادة عدد موظفي القطاع العام وتراجع مداخيل الضرائب والرسوم الجمركية وكتلة مالية بارزة من مداخيل النفط والغاز وغيرها».

وكشفت وسائل إعلام محلية في اليومين الماضيين ان «الأمانة العامة للحكومة السورية طلبت من وزاراتها والجهات التابعة لها الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة والعمل على ترشيد الإنفاق العام الحالي والحد من الهدر والتقليل ما أمكن من المكافآت وتعويض العمل وتعويض النقل والاقتصار على الضروري في إنفاقها وإعادة النظر بالمشاريع الاستثمارية حسب الأولوية والاقتصار على الهام فقط وتأجيل التعاقد على المشاريع غير المباشر بها وغير الضرورية».

من جهة اخرى، نفى م.عماد خميس وزير الكهرباء السوري أي نية لخصخصة قطاع الكهرباء في البلاد، مؤكدا أن التوسع بمشروعات الطاقة الكهربائية بالتشارك مع القطاع الخاص لا يعني خصخصة وإنما إشراك القطاع الخاص بعملية التنمية وأن قطاع الكهرباء يحظى بدعم حكومي يقدر بـ 200 مليار ليرة سورية.

وقال الوزير ـ في تصريحات صحافية له امس ـ إن لدى الوزارة خطة لمشروعات الطاقة المتجددة تبدأ برسم الاستراتيجية للفترة المستقبلية، متوقعا أن يصل الاستثمار في هذا المجال بحلول عام 2015 إلى 400 ميغاواط رياح على الأقل.

وأوضح أن الوزارة بدأت بإنشاء محطتي تحويل بتكلفة تقارب 700 مليون ليرة لدعم الشبكات والمحطات في اللاذقية مع التوجه بوضع برنامج لتغذية عدد من القرى خلال العام المقبل.

مقتل اثنين من قوات حفظ النظام السورية

المبادرة الوطنية الكردية: المجلس الوطني لا يمثل كل المعارضة

أصدرت المبادرة الوطنية الديموقراطية (الكردية) بيانا اعتبرت فيه المجلس الوطني السوري لا يمثل إلا جزءا من المعارضة، معربا عن إدانته لأي نداء أو دعوة للتدخل الخارجي سواء كان عسكريا أو غير ذلك وأن يقتصر جهد الجميع على التغيير السلمي للنظام لا إلى تدمير البلاد.

وكشف البيان عن أن لقاء الرئيس السوري بشار الأسد مع أعضاء المبادرة الوطنية بتاريخ الشهر الماضي والذي استمر لأكثر من 3 ساعات كان حوارا جديا طرح فيه الحضور تصورا مشتركا لما ورد في المبادرة الوطنية الديموقراطية وأكد الجميع أنها تمثل خارطة طريق ممكنة التحقيق يمكنها أن تضع البلاد على طريق التحول نحو النظام الديموقراطي التمثيلي والدولة المدنية.

وقال البيان إن الرئيس الأسد أظهر رحابة صدر للطروحات التي تمت مناقشتها وبين وجهة نظره في كل ما قيل.

وجاء في بيان المبادرة الوطنية التي يترأسها عمر أوسو أن استمرار الحل الأمني وعدم استجابة السلطة للمطالب الشعبية وتباطؤها في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة قد تؤدي إلى ما حذرت منه المبادرة الوطنية في برنامجها المرحلي وهو تعرض الوطن إلى أمرين وهما الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي من جهة والتدخل الأجنبي من جهة أخرى وهما أمران بحسب البيان أكثر احتمالا.

وأضاف البيان: ازداد في الفترة الأخيرة العنف والعنف المضاد ووصل إلى حد اغتيال عدد من المواطنين وبعض الكوادر العلمية والسياسية معربا عن إدانته للاغتيال من أي جهة كانت، كما دعا البيان الحراك الجماهيري الشعبي المشروع إلى أن يبقى على سلميته وألا يكون غطاء للعناصر المسلحة ذات الأهداف المختلفة والتي أساءت وتسيء إلى مشروعية مطالبه، داعية السلطات إلى تحمل مسؤولياتها لحماية المظاهرات السلمية وكشف مرتكبي جرائم القتل وتقديمهم للعدالة.

وأعرب البيان عن تقديره للموقفين الروسي والصيني لمنع التدخل الخارجي في الشأن السوري، مؤكدا أن الدولة المدنية الديموقراطية وحده الكفيل بمواجهة المشروع الصهيوني الأميركي الغربي وهو يحفظ وحدة وطننا أرضا وشعبا.

الى ذلك ذكرت مصادر في قيادة شرطة حمص أن عنصرين من قوات حفظ النظام قتلا على طريق زيدل برصاص من قالت انها «مجموعة إرهابية مسلحة» اعترضتهما أثناء توجههما إلى وحدتهما مستقلين دراجة نارية حيث قام المسلحون بإطلاق النار عليهما ما أدى إلى استشهادهما على الفور.

كما قالت مصادر في مجلس مدينة محردة ان «مجموعة إرهابية مسلحة» قامت باختطاف رئيس بلدية قرية الجلمة التابعة لمنطقة محردة في حماة ممدوح رسلان عرب بعد اقتحامها المبنى.

وذكرت مصادر مجلس المدينة أن 10 مسلحين ملثمين بحوزتهم سيارة بيك آب دبل كبين نفذوا عملية الاختطاف وأطلقوا نيران أسلحتهم الرشاشة على مبنى البلدية لترويع الموظفين واحتجزوا 10 منهم وسلبوا منهم أجهزتهم الخليوية واقتادوا رئيس البلدية تحت تهديد السلاح إلى مكان مجهول.

● دمشق ـ هدى العبود ـ بروين ابراهيم

عدد اللاجئين السوريين إلى تركيا يتراجع إلى 7566 شخصاً

أنقرة ـ يو.بي.آي: تراجع عدد السوريين الذين لجأوا إلى تركيا منذ بدء الاضطرابات في بلادهم في مارس الفائت الى 7566 شخصا.

ونقلت وكالة أنباء «الأناضول» التركية عن مديرية إدارة الطوارئ والكوارث التابعة لمكتب رئاسة الوزراء التركي أن 22 سوريا عبروا الحدود إلى تركيا بين امس وأمس الأول. ليصل عدد اللاجئين في تركيا إلى 7566 سوريا.

وكان 18979 مواطنا سوريا عبروا إلى تركيا وعاد منهم حتى الآن 11413 إلى بلادهم.

وأنفقت أنقرة 17,750 مليون ليرة (9,6 ملايين دولار) لتأمين الملجأ والغذاء والمساعدة الطبية للاجئين السوريين المتواجدين في 6 مخيمات مؤقتة أنشأها الهلال الأحمر التركي في بلدتي ألتينوزو وياياداغ في إقليم هاتاي بجنوب البلاد.

«حماس» تطلب من الأجانب الحصول على إذن لدخول غزة

عباس: جاهزون للعودة إلى المفاوضات مع إسرائيل بشروط

عواصم ـ وكالات: أكدت الرئاسة الفلسطينية امس الأول أن الجانب الفلسطيني جاهز للعودة إلى المفاوضات مع إسرائيل لكن بشروط.

ونقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الرسمية (وفا) عن الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبوردينة الذي يرافق الرئيس محمود عباس في السلڤادور قوله «إننا جاهزون للعودة إلى المفاوضات مع إسرائيل شرط الوقف التام للاستيطان، واعترافها بحدود عام 1967 مرجعية لعملية السلام».

وجاءت أقوال أبوردينة تعقيبا على تصريحات الممثل الأعلى للسياسات الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون التي أعلنت في وقت سابق امس الأول، أن اللجنة الرباعية الدولية «ستدعو الاسرائيليين والفلسطينيين الى استئناف المفاوضات في اقرب وقت».

وأضافت آشتون في بيان لها بعد اجتماع لموفدي اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل، أن الرباعية «ستدعو الطرفين الى اللقاء خلال الأيام المقبلة».

وعقد ممثلو الرباعية الدولية التي تضم كلا من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا اجتماعا اليوم لبحث سبل استئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل بعد مبادرة أطلقتها في 23 من الشهر الماضي لاستئناف التفاوض خلال شهر على أمل التوصل لاتفاق سلام خلال عام.

من جهتها طلبت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة التي تديرها حركة «حماس» في قطاع غزة امس من الأجانب الراغبين في دخول القطاع ضرورة الحصول على إذن مسبق منها قبل أسبوع من الزيارة.

وقالت الوزارة، في بيان صحافي لها، إنها تدعو جميع الأجانب غير الفلسطينيين الراغبين في الدخول إلى قطاع غزة التقدم إلى الإدارة العامة للإقامات وشؤون الأجانب التابعة لها بطلب تنسيق الدخول قبل أسبوع من تاريخ الدخول، ومدة صلاحيته شهر بعد الإصدار.

وذكرت الوزارة أنها «حريصة كل الحرص على بذل جميع الجهود لتسهيل وتأمين عملية دخول ومغادرة الزوار الأجانب لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة أو الإقامة فيها».